أثـــر الاســـتثمار الاجنبـــي المباشـــر وبعـــض المؤشـــرات المخـــتارة عـــلى واقـــع القـــطاع الصـــناعي فـــي الـــعـــراق

(**دراسة قياسية تطبيقية للمدة من** 2003-2015)

م.د ليث بادي حسين الدبي

م.د.عادل سلام كشكول الهاشمي

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة واسط

الخلاصة

ان الحاجة للاستثمارات الاجنبية وخصوصاً في الدول النامية، اصبحت ضرورة ماسة للتخلص من المشاكل الاقتصادية وخلق فوائض مالية وهذا جم ما تعانية هذه البلدان ومن بينها العراق، اشُتقت اهمية البحث من اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر كاداة لرفع الكفاءة الاقتصادية وتعبئة الموارد المحلية للاقتصاد العراقي في ظل اختلال هياكله الاقتصادية وضعف الاسهام وتعطيل اسهام اغلب القطاعات في بنود الناتج المحلي الاجمالي كالقطاع الصناعي الحقيقي والقطاع الزراعي وقطاعات الاخرى، تمثلت مشكلة البحث في ان الظروف التي مرت بالاقتصاد العراقي والاحداث التي عاشها تركت اثارها بشكل واضح على مجمل الفعاليات الاقتصادية ناهيك عن الاستعانة بسياسات اقتصادية عشوائية وغياب شبه كامل للتخطيط الاقتصادي السليم، ومن جانب اخر فان فرضية البحث انطلقت من ان الاستثمار الاجنبي المباشر اداة فاعلة في اعادة تصحيح مسار الاقتصاد العراقي والقطاع الصناعي على وجه الخصوص من حيث انه يعمل على تعبئة الموارد المحلية، ويسهم في امتصاص البطالة هذا من جانب ومن جانب اخر فان اهداف البحث تمحورت حول تحليل وصفي لواقع الاستثمار الاجنبي المباشر والقطاع الصناعي (الصناعة النفطية) ومن ثم انتقلت الى تقدير قياسي للنماذج للمؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالبحث واختبارها قياسياً واحصائياً، كما واظهرت نتائج التحليل العلاقة الطردية بين مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر والقطاع الصناعي، وايجابية العلاقة بين مؤشر الانفاق الحكومي والقطاع الصناعي، وتوصي الدراسة بتوفير البيئة الملائمة للاستثمار الاجنبي المباشر لقطاعات اخرى غير الصناعة الاستخراجية والقطاع النفطي واعادة النظر باللوائح والقوانين المستهلكة المتعلقة بالاستثمار الاجنبي، واعتماد مبدأ التسليف الموجه لتنمية الصناعات المحلية فضلاً عن تعبئة ادخاراتها، ومن ثم العمل على تشجيع الاستثمار المحلي ليكون منافساً في بعض القطاعات للاستثمار الاجنبي.

Abstract

The FDI has become an urgent need, especially in developing countries, to leaving the economic problems and creating fiscal surpluses, and this is what ails these countries, including Iraq, Represented the importance of research in the foreign direct investment as a tool to raise the economic efficiency and the mobilization of domestic resources for Iraq economy in light of the disruption of economic structures and poor contribute and disrupt the contribution of most sectors in GDP terms of industrial sectors such as the real and the agricultural sector and others, The research problem in the conditions Iraqi economy and events left its traces are clearly on the overall economic activities and using of random economic policies and the almost complete absence of good planning, On

the other hand, the hypothesis was launched from FDI effective tool in re-correct the path of the Iraqi economy and the industrial sector in particular, where he was working on mobilizing domestic resources, and contributes to the absorption of unemployment, This is the part of the other hand, the objectives of research was on a descriptive analysis of the reality of foreign direct investment and the industrial sector (oil industry) and then moved to estimate of the models of economic indicators related to research And tested by econometrics tools and statistically, and the results showed a positive relationship between FDI with the industrial sector index analysis, and positive relationship between government spending and the industrial sector index, the study recommends the Providing an appropriate environment for FDI to other sectors of non-extractive industry and the oil sector and to reconsider the regulations and laws useless relating to foreign investment And the adoption of the principle of direction lending to the development of local industries as well as the mobilization of saving, and then work to encourage domestic investment to be a competitor in some sectors to foreign investment.

الخلاصة

ان الحاجة للاستثمارات الاجنبية وخصوصاً في الدول النامية، اصبحت ضرورة ماسة للتخلص من المشاكل الاقتصادية وخلق فوائض مالية وهذا جم ما تعانية هذه البلدان ومن بينها العراق، اشُتقت اهمية البحث من اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر كاداة لرفع الكفاءة الاقتصادية وتعبئة الموارد المحلية للاقتصاد العراقي في ظل اختلال هياكله الاقتصادية وضعف الاسهام وتعطيل اسهام اغلب القطاعات في بنود الناتج المحلي الاجمالي كالقطاع الصناعي الحقيقي والقطاع الزراعي وقطاعات الاخرى، تمثلت مشكلة البحث في ان الظروف التي مرت بالاقتصاد العراقي والاحداث التي عاشها تركت اثارها بشكل واضح على مجمل الفعاليات الاقتصادية ناهيك عن الاستعانة بسياسات اقتصادية عشوائية وغياب شبه كامل للتخطيط الاقتصادي السليم، ومن جانب اخر فان فرضية البحث انطلقت من ان الاستثمار الاجنبي المباشر اداة فاعلة في اعادة تصحيح مسار الاقتصاد العراقي والقطاع الصناعي على وجه الخصوص من حيث انه يعمل على تعبئة الموارد المحلية، ويسهم في امتصاص البطالة هذا من جانب ومن جانب اخر فان اهداف البحث تمحورت حول تحليل وصفي لواقع الاستثمار الاجنبي المباشر والقطاع الصناعي (الصناعة النفطية) ومن ثم انتقلت الى تقدير قياسي للنماذج للمؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالبحث واختبارها قياسياً واحصائياً، كما واظهرت نتائج التحليل العلاقة الطردية بين مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر والقطاع الصناعي، وايجابية العلاقة بين مؤشر الانفاق الحكومي والقطاع الصناعي، وتوصي الدراسة بتوفير البيئة الملائمة للاستثمار الاجنبي المباشر لقطاعات اخرى غير الصناعة الاستخراجية والقطاع النفطي واعادة النظر باللوائح والقوانين المستهلكة المتعلقة بالاستثمار الاجنبي، واعتماد مبدأ التسليف الموجه لتنمية الصناعات المحلية فضلاً عن تعبئة ادخاراتها، ومن ثم العمل على تشجيع الاستثمار المحلي ليكون منافساً في بعض القطاعات للاستثمار الاجنبي.

المقدمة

لاشك في ان توسع الاستثمارات الاجنبية على الصعيد الدولي جاء نتيجة للظروف والاوضاع التي شهدها النظام الرأسمالي العالمي وبالتالي يمكن ان يوصف بحتمية الاندماج بين روؤس الاموال الدولية فضلاً عن الهيمنة على وسائل التكنولوجيا الحديثة واستخدام انماط الانتاج الواسع والتقنيات المحدثة التي من شانها ان تدر ارباح غير اعتيادية.

أن تبني اليات وسياسات الاستثمارات الأجنبية والتمويل الدولي من قبل الشركات الكبرى والمتعددة الجنسيات كان لـه الاثر في جعل من هذه الشركات تتمتع برؤوس أموال ضخمة، وتكنولوجيا عالية وبالتالي امكانية التحكم باتجاهات هذه الاستثمارات والفرص البديلة لحصاد الارباح اعتماداً على المعطيات والظروف الاقتصادية والسياسية للدول المتلقية لهذه الاستثمارات، لهذا نجد إن الاستثمارات الأجنبية تختلف في وجهتها قطاعياً حسب الطبيعة التنموية للبلدان المتلقية لها.

ان الحاجة للاستثمارات الاجنبية وخصوصاً في الدول النامية، اصبحت ضرورة ماسة للتخلص من المشاكل الاقتصادية المختلفة وخلق فوائض مالية وهذا جم ما تعانية هذه البلدان ومن بينها العراق، الذي يعاني من تخلف في الهياكل الانتاجية والبنى التحتية، ويرجع ذلك الى عدد من الاسباب منها الحروب والظروف التي مر بها الاقتصاد للمدة بعد عام 2003 والويلات التي تلتها، فضلاً عن الظروف التي انعكست بشكل مباشر على المؤشرات الاقتصادية سلباً، ان دور الاستثمارات الاجنبية كان غائباً على الساحة العراقية ما عدا الاستثمارات التي شهدها القطاع النفطي والصناعات الاستخراجية والتحويلية، تتأتى اهمية البحث من ان الاستثمار الاجنبي له القدرة على تعبئة الموارد وتنشيط القطاعات الاقتصادية والعمل على تفعيل الادوات التنموية.

أهمية البحث

تنطلق اهمية البحث من اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر كاداة لرفع الكفاءة الاقتصادية وتعبئة الموارد المحلية بالنسبة لاقتصاد نامي كالاقتصاد العراقي الذي يعاني من اختلال هياكله الاقتصادية وضعف الاسهام في بنود الناتج المحلي الاجمالي من قبل القطاعات الاساسية كالقطاع الصناعي الحقيقي والقطاع الزراعي والقطاعت الاخرى، وتوسع فجوة تعبئة الموارد محلياً بفعل انخفاض اسعار النفط عالمياً، والاعتماد المتزايد على القطاع الريعي.

مشكلة البحث

ان الظروف التي مرت بالاقتصاد العراقي والاحداث التي عاشها تركت اثارها بشكل واضح على مجمل الفعاليات الاقتصادية ناهيك عن الاستعانة بسياسات اقتصادية عشوائية وغياب شبه كامل للتخطيط الاقتصادي السليم، ان التشوه الواضح في الهيكل الاقتصادي وخصوصاً في القطاع الصناعي الحقيقي، لذا لابد ان يكون للاستثمار الاجنبي اثر على القطاع الصناعي الحقيقي من دون الصناعة الاستخراجية النفطية.

فرضية البحث

انطلقت فرضية البحث من رؤية مفادها" يمثل الاستثمار الاجنبي المباشر اداة فاعلة في اعادة تصحيح مسار الاقتصاد العراقي والقطاع الصناعي على وجه الخصوص من حيث انه يعمل على تعبئة الموارد المحلية، ويسهم في امتصاص البطالة ، ويعمل على تطوير الكوادر الوطنية تقنياً وتكنولوجياً.

أهداف البحث

1. تحليل وصفي لواقع الاستثمار الاجنبي المباشر والقطاع الصناعي (الصناعة النفطية).
2. تقدير النماذج قياسياً لبعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالبحث، واختبارها بكافة الاختبارات القياسية والاحصائية.
3. تحليل المؤشرات المدورسة اقتصادياً وعلاقتها مع القطاع الصناعي من عام 2003-2015.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث

تمثلت الحدود المكانية للدراسة بالعراق، اما الحدود الزمانية فهي عبارة عن سلسلة زمنية لعينة الدراسة من عام 2003-2015.

مصادر البحث

تتعلق مصادر البحث بجانبين الاول : الجانب النظري والذي اعتمد فية الباحثان على مجموعة من الاطاريح والكتب والبحوث لموضوعة الاستثمار الاجنبي، اما الجانب العملي والمتعلق بالمصادر الميدانية فاستخدم الباحثان بيانات من عدة مصادر الكترونية ومنها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

اسلوب البحث

استخدم الباحثان الاسلوب النظري لتاطير الجانب النظري ومن ثم انتقل الاسلوب الكمي لتحليل العلاقات الاقتصادية للمؤشرات موضوع الدراسة وباستخدام برامج احصائية متنوعة.

أولاً : الاطار النظري (الاستثمار الاجنبي المباشر: مقاربات مفاهيمية)

ان مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر مفهوم واسع ولايمكننا الاحاطة الكاملة، ولكن اختلاف وجهات النظر يمكن ان يوظف في الخروج بمفهوم شمولي قادر على تفسير الظاهرة وفق منظور تحليلي يمكنه فهم اليه عمل الظاهرة المدروسة، فضلاً عن ان تعدد ادوار وادوات الاستثمار الاجنبي تختلف تبعاً لطبيعة البلدان المستثمرة وطبيعة النشاط الاستثماري المستهدف، فكل تجربة لها خصوصيتها وظروفها والتي تختلف من نظام لاخر ومن بلد لاخر، ان السعي الحثيث على مستوى المنظمات والمؤسسات الدولية لم يكن بمنىء على الساحة العالمية وكان حاضراً لتاطير الظاهرة المدروسة ودراسة الاليات والسياسات التي ترتبط أساسا بجملة عوامل ومقومات تمكنها من ايجاد نظام اقتصادي عالمي لذا فقد اشارت منظمة الاونكتاد (MNCTAD) الى الاستثمار الاجنبي المباشر بانه توظيفات لاموال اجنبية (غير وطنية) في موجودات راسمالية ثابتة في دولة معينة ، وبمعنى اخر ان مفهوم الاستثمار الاجنبي ينطوي على علاقة طويلة الاجل تعكس منفعة لمستثمر خارجي ومن دولة اخرى يكون له الحق في ادارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الاجنبي او من بلد الاقامة ايا كان هذا المستثمر فردا او شركة او مؤسسة[1].

كما وقد تناولت المفهوم ذاته منظمة التجارة العالمية (W.T.O) على انه ((نشاط قائم بين مستثمر مستقر في بلد ما بامتلاك أصل موجود في بلد اخر، مع توفر النية لديه في ادارة ذلك الاصل وعلى هذا فان ادارة النشاط وتمويله قد يكون من الخارج وهذا اهم ما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن استثمار الحافظة)[2].

ويمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه " توظيف لأموال اجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة وينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة المستثمر الأجنبي والذي قد يكون فرداً أو شركة أو مؤسسة ، الذي له الحق في ادارة موجوداته من بلده أو بلد الأقامة الذي هو فيه" [3].

كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على انه الاستثمار لأغراض بناء علاقات اقتصادية دائمة تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال إدارياً [4].

ومن هنا يمكن القول بأن الاستثمار الاجنبي يشير الى توظيفات لأموال غير وطنية تتأتى من الخارج على شكل موجودات مادية ومالية متنوعة لغرض تحقيق عوائد مستقبلية، او إنها مشروعات مملوكة للأجانب، سواء كانت الملكية كاملة آم كانت بنسبة كبيرة مع الرأسمال الوطني بما يكفل السيطرة على أداء

1.UNCTAD , " Investment reign in the Arab world issues and polices ";U.N.، New York and Geneva، 2000، P.10

2. صلاح عبد الحسن - وهناء عبد الغفار السامرائي - الاستثمارات الأجنبية .المسوغات والاخطار - منشورات بيت الحكمة - بغداد - 1998 - ص8 .

2. OECD.Organization, "Detailed Benchmark Definition of Foreign Direct Investment Edition, Paris, 1993, P3.

3. ESCWA, (The Role of Foreign Direct Investment in Economic Development in Escwa Member Countries), U. N, New York, 2000, P 14.

المشروع . وبالتساوي في ذلك أن تكون الأموال مستثمرة بشكل مباشر عن طريق الأفراد والشركات الأجنبية أو بشكل غير مباشر عن طريق الاكتتاب في أسهم وسندات تلك المشروعات[1].

2. محددات الاستثمار الاجنبي المباشر

تعد الارباح المتوقعة هي المحدد الاساسي وبشكل عام للمستثمر عندما يشرع بالتخطيط للعملية الاستثمارية بالمقارنة مع مغعدل التكاليف المتوقعة يضاف الى ذلك تكاليف استثنائية كالخطورة وغيرها، ان تكلفة الاصل الراسمالي نفسه تاتي في مقدمة التكاليف والباقي فيما يخص كلفة الاموال المستعملة واللازمة للحصول على هذا الاصل تباعاً، ولما كان الاستثمار الاجنبي المباشر واحداً من اشكال الاستثمار الذي يهدف الى حصاد الارباح ومقارنتها بالتكاليف، لذا لابد من التعرف على مجموعة من المحددات التي لها الاثر في تحفيز وتنشيط هكذا نوع من الاستثمار وهي كالاتي [2]:

1. الظروف العامة للبلد المضيف ومدى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.
2. كفاءة السياستين النقدية والمالية والنظام الضريبي.
3. حجم السوق الداخلية للدولة المضيفة، وثقافة البلد الاستثمارية وكيفية التعامل مع للمستثمر الاجنبي.
4. مدى توافر المعلومات والبيانات، فضلاً عن درجة تطور النظام المصرفي واعتماد مبدأ الشفافية.
5. وضوح الاهداف المخططة طويلة الاجل والاستقرار النسبي للسياسات المتبعة.
6. الانفتاح نحو الخارج ومدى الاتجاه نحو التصدير.
7. بيروقراطية النظام الحكومي والمؤسساتي، والتعامل مع الدوائر المختصة.
8. مبدأ تحويل نسبة من ديون الدولة المضيفة إلى الاستثمار المباشر على وفق سياسة الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي.

لاشك في ان المحددات الانفة الذكر هي التي يمكنها ان توفير المناخ الاستثماري الملائم او على العكس من ذلك، وهي التي تحدد الاستثمار في دولة دون الاخرى، وبالجهة المقابلة من ذلك هناك عدد من المحددات بالنسبة للدول المضيفة وهي عبارة عن الاثار السلبية التي يتركها على ميزان المدفوعات وتركيبة السوق المحلية اضافة الى اثار نقل التقانة الاجتماعية والسياسية والتي تظهر على المدى الطويل وهي كالاتي [3] :

1. ان توجيه الاستثمارات من قبل الشركات المتعددة الجنسيات لقطاعات معينة دون القطاعات الاخرى سيؤدي الى تنمية جوانب معينة على حساب جوانب اخرى مما يتسبب في اختلال قطاعي واضح، وهذا بدوره يقود الى تثبيط القدرة التنافسية الوطنية وبالتالي تمتع الشركات الاجنبية في عملية التحكم داخل السوق المحلية نتيجة القضاء على الميزة التنافسية للشركات الوطنية [4].
2. ان اشكالية خروج العملة الصعبة من البلد المضيف تشكل هاجساً حقيقياً مما يترتب على ذلك مشاكل اقتصادية كون الشركات المستثمرة قد تعلن عن ارباح اقل من الارباح الحقيقية وبالتالي يؤدي الى خسارة للبلدان المضيفة ناجمة عن خروج العملات الصعبة الى الخارج مما يؤثر على ميزان المدفوعات وان ذلك من شانه ان يجعل من الدول النامية مترددة في قبول استثمارات الشركات المتعدية الجنسية فضلاً عن انخفاض حاصلات الضرائب المفروضة على ارباح الشركات الاجنبية اضف الى ذلك ان تلك الشركات قد تعمد الى المبالغة في اسعار التحويل وهي شراء المواد الاولية من فروع اخـــــرى للشركة من دول اخرى [5] . ويمكن توضيح تلك المحددات في المخطط الاتي:

---

4. أمين محمد سعيد الإدريسي، " الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق (الحقائق ، الضوابط، التسهيلات)" ، مجلة الاقتصاد السياسي ، السنة الثانية، العدد 4، إقليم كردستان ، العراق، 2003، ص148.
5. لمزيد من التفاصيل انظر : - نيفين شفيق عزوز – "التحولات العالمية واتحاهات الاستثمار الاجنبي في اسيا "، د. محمد السيد سليم مركز الدراسات الاسيوية ، جامعة القاهرة ، 2000 ، ص297 .

-UN-Foreign Direct Investment and Development – MNCTAD / ITE / IIT / 10 Vol-1-New York – Geneva – 1999 p.14

1. صلاح عبد الحسن واخرون ، مصدر سابق ، ص 40 .
2. Mark cook، corri farqmhrson- "business economic "– pitman publishing – London – 1998. P508
3. سعد محمود الشرقاوي ، "الاهمية النسبية لمحددات اسعار تحويل المنتجات للدول النامية في الشركات متعدية الجنسية" ، المجلة العربية للادارة ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، جامعة الأردن عمان ، 1993 ، ص271.

شكل (1) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية

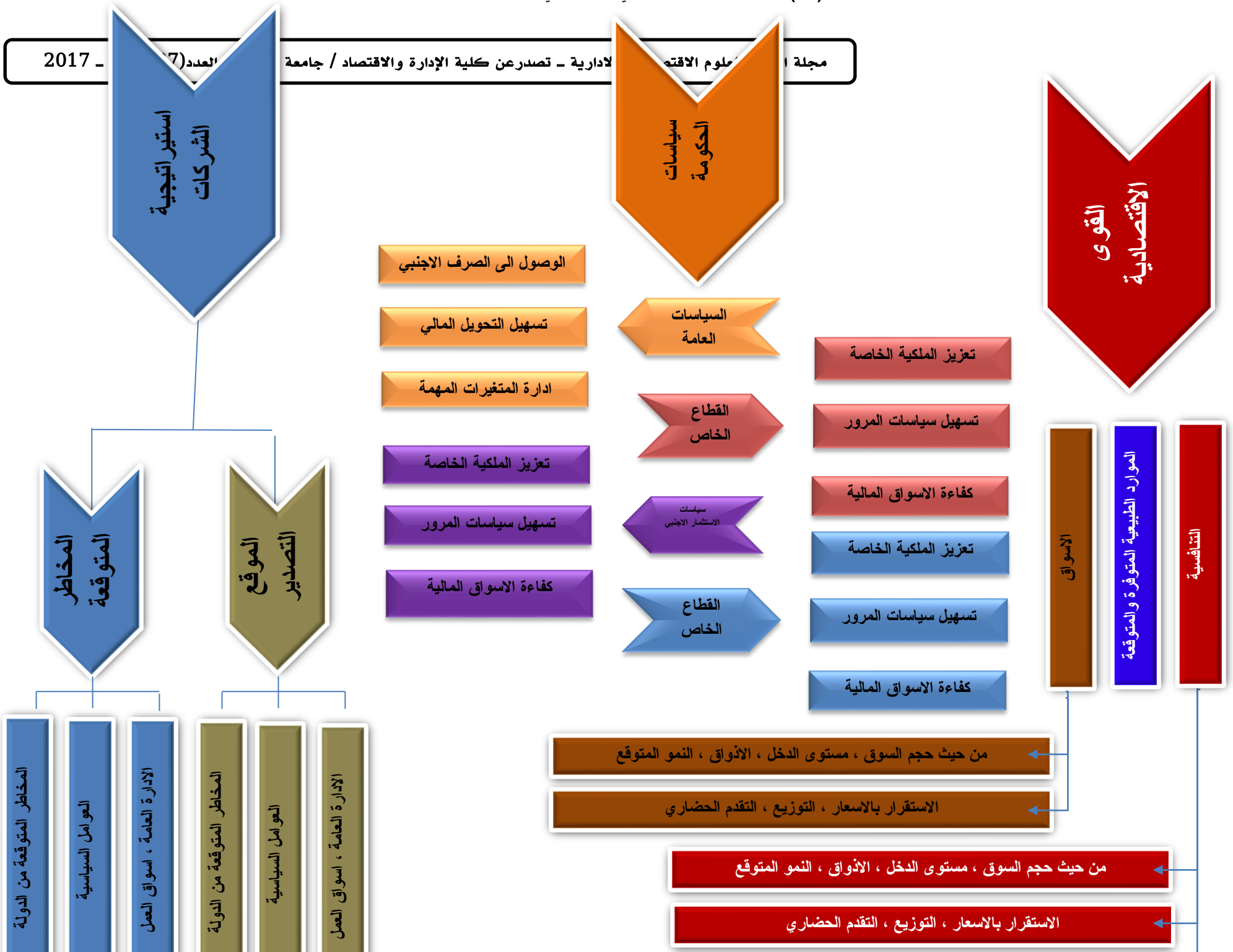

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على :

UN- the Competitiveness Challenge TNCs & Industrial Restructuring in Developing Countries , UNCTAD- New York & Geneva – 2000- P19.

3.أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

لم يقتصر الاستثمار الاجنبي المباشر على شكل معين وانما تعدى ذلك الى اشكال مختلفة لكل منها دوافعها وخصوصياتها على كلا المستويين سواء اكان من قبل المستثمر الأجنبي أو من قبل البلد المضيف للاستثمار، ويمكن القول ان هذا الاختلاف والتنوع هو نتيجة لانعكاسات مواقف معينة وتحت ظروف معينة من جانب بعض الدول ازاء الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من شأنه ان يكون دافعاً يحاول الحصول من خلاله على المزايا التي يملكها المستثمر الأجنبي وهو في نفس الوقت يعده نوع من الضمانة التي يؤطرها العقد الاستثماري نفسه، ومن هنا لابد من توضيح انواع واشكال الاستثمار الاجنبي المباشر وتصنيفاته وكالاتي[10]:

1. **وفقاً لنوع الملكية** ويقصد به إن الاستثمار الأجنبي ينقسم على مباشر وغير مباشر، وطبيعة الملكية هي المحدد، إذ إن الاستثمار غير المباشر يعتمد على العوائد المتأتيه من الاصول والتي تكون على شكل حوافظ استثمار لأسهم وسندات ومن ثم لن تكون ملكيته للأصول الإنتاجية ملكية مباشرة، أما الاستثمار المباشر فهو الذي يتميز عن الاخر بملكية الاصول للمستثمر التي تكون تحت ادارته مباشرة، وهي قد تكون تامة او جزئية ولذلك سيتم تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر الى **اولاً**:الاستثمار المملوك بالكامل ويتحقق هذا النوع عندما تكون الملكية ملكية تامة من قبل المستثمر الأجنبي والعملية الاستثمارية بكاملها لحسابه بدءاً من الدراسات الأولية للمشروع من حيث الجدوى الاقتصادية والفنيّة للمشروع الاستثماري مروراً بالأعمال الهندسية والإدارية والتجهيز بالمكائن والآلات وانتهاءً بعملية الإنتاج والتسويق[11]، ويعد هذا النوع من أشكال الاستثمار الأجنبي الأكثر أهمية بالنسبة للشركات متعددة الجنسية وأكثرها تفضيلاً[12]، لأنها تحقق الحرية الكاملة للمستثمر في إدارة النشاط الإنتاجي ورسم السياسات المختلفة المتعلقة بتشغيل الإنتاج والتسويق وتخصيصاتهما [13]، **ثانياً**: استثمارات الملكية المشتركة وتكون الملكية وفق هذا النوع مشتركة بين الجانب الأجنبي والجانب الوطني، وفي اطار هذا النوع من الاستثمار يكون الحق للكوادر الوطنية المساهمة على صعيد الادارة والخبرة وبراءة الاختراع، ويمكن القول إن الاستثمار ينطوي على عمليات إنتاجية وتسويقية تتم في دولة أجنبية يكون احد أطرافها شركة دولية تمارس حقاً كافياً في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية من دون السيطرة الكاملة عليه[14]، ولاشك ان هذا النوع يلجأ إليه الجانب الوطني سواء كان من قطاع عام ام خاص او باشتراك الاثنين للاستفادة من المزايا التي لا يمتلكها التي تتوافر في الشركات متعددة الجنسية من أهمها الخبرة الفنية والتكنولوجية الحديثة[15].

ان العمل في اطار هذه الصيغة قد تحقق نوعاً من التوازن في العلاقة بين مصالح المستثمر الأجنبي والبلد المضيف لاعتقاد الدول المضيفة إن هذه الصيغة تمكنها من الحصول على الموارد التكنولوجية ومزاياها عندما تصبح عرضة للانتشار من دون أن تتخلى عن حقها في السيطرة ولو الجزئية على المشاريع المقامة على أراضيها [16].

---

10 طالب حسين كطافة،" الاستثمار الأجنبي المباشرودوره في النمو الاقتصادي في العراق"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، 2007،ص10-11.

2. انطونيوس كرم - العرب امام تحديات التكنلوجيا - المجلس الوطني للثقافة – الطبعة الاولى – الكويت - 1982 - ص 135 .
3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، "نشرة التمويل المشترك" ، عدد 5 ، الكويت 1987 ص 8-9 .
4. عبد السلام ابو قحف ، "السياسات والاشكال المختلفة للاستثمار"، مؤسسة شباب الجامعة ، القاهرة،1994 ، ص32 .
1. قتيبة محمد صالح ، "الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصيني"، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصريّه ، 2005 ، ص 18.
2. Ejkold , International Business Enterprise , London 1986 , p. 26
3. قتيبة محمد صالح، مصدر سابق ، ص 18.

ومن ذلك نخلص الى ان هذه الصيغة مناسبه لواقع وظروف الاقتصادات النامية من حيث المساهمة في صنع القرار هذا من جهه، ومن جهه أخرى يبقى الباب مفتوحاً أمام العنصر الوطني للمشاركة في عناصر المشروع المختلفة، ومن ثمة يكون دافعاً لهذا العنصر للتطور والارتفاع بكفاءته بعد أن ضمن الحق في الدخول في المنافسة مع الشريك الأجنبي في العملية الاستثمارية، ومن ثم يكون لهذا النوع من الاستثمار فائدة مزدوجة، اقتصادية في استثمار الموارد، وفنية في رفع كفاءة العنصر الوطني، فيكون أساساً للاستفادة من الموارد المادية على وفق المزايا الاقتصادية المتطورة، الا ان هذا الخيار يتضمن جانباً سلبياً من خلال امكانيات وقابليات الدول المضيّفة والتي غالباً ما تتسم بضعف كفاءة الطرف الوطني على المشاركة الفاعلة مما ينعكس على قلة عدد المشاريع المقامة وصغر حجمها[17] ويمكن التغلب على هذه السلبية من خلال المساهمة المتناسبة مع قدرات البلد المضيف وبدرجة لا تؤثر في جذب الاستثمار في القطاعات الكبرى.

2. **وفقاً لطبيعة العقد** يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر صيغ متعددة في ظل طبيعة العقد الاستثماري للبلدان المختلفة، وفي الواقع قد اخذ صيغ عدة، تم اللجوء إليها لاختلاف ظروف الاستثمار في البلدان المضيفة وحسب حاجتها لهذا الاستثمار وما يمكن ان يقدمه يقدمه لها، فكانت هناك صيغ عدة كل منها يحاول التركيز على احدى هذه المزايا **واولها** عقود التراخيص ويتم العمل وفق هذا النوع في الاستفادة من مزية التفوق التكنولوجي والتقني للمستثمر الأجنبي، ومن خلال الية التعاقد تقوم الشركة المستثمرة او الأجنبية بالترخيص للطرف الوطني في استعمال خبرتها الفنية أو نتائج أبحاثها واختراعها في الإنتاج مقابل عائد يتم الاتفاق عليه بينهما[18].

ان الدول المضيفة تعتقد ان هذا النوع من التعاقد هو اكثر انصافاً من انواع التعاقد الاخرى هذا من جانب، ومن جانب اخر فان الشركات المستثمرة قد تضطر الى الاستثمار وفق الصيغة المشار اليها اعلاه عندما لا تجد منفذاً قانونياً للدخول إلى البلد مع حاجته للتوسع في الدخول إلى الأسواق، وان موافقة المستثمر مرهونة بالموازنة بين العائد المقدم من جهة ودرجة اضطراره إلى التوسع في الأسواق في جهة أخرى، ون زمام الامور لن يكون حليفه بشكل كامل مقارنة بالاشكال الاستثمارية الاخرى [19]. فضلاً عن ان هذه العقود في الغالب تكون قصيرة لا تتجاوز عشر سنوات قابلة للتجديد[20]، الذي يجعل الجهة المستفيدة تواجه عقبات منها الزمن الذي تحتاجه في بناء المصانع والمباني والأجهزة المستوردة، والتكاليف العالية في حال قررت اختزال الزمن، ما يضطرها إلى التجديد وحينئذ يمكن أن تكون عرضه لتعسف صاحب منح الامتياز، و**ثانيها** عقود تسليم المفتاح وفق هذا النوع من التعاقد يتم الاتفاق مع المستثمر الأجنبي على توفير جميع المستلزمات لإنشاء وتشغيل مشروع معين وتقوم الدولة المضيفة بدفع أتعاب للمستثمر مقابل ما يقدمه المستثمر من هذه المستلزمات فضلا عن تكلفة الحصول على التجهيزات والآلات زيادة إلى تكاليف النقل وبناء القواعد للمستثمر الأجنبي[21]، وهذا العقد يكاد يكون حالة متطورة من حق صاحب الامتياز، لذلك نجد إن هذا العقد في بعض تطبيقاته يتجاوز مرحلة تسليم المفتاح الى مرحلة بدأ الإنتاج ومن ثم إلى مرحلة ممتدة إلى مرحلة المنتج اضف الى ذلك قد تتضمن الشركة المقاولة تدريب الفنيين المحليين حتى اللحظة التي يمكن فيها إدارة المشروع على نحو مستقل، وفي سياق متصل يمكن ان يمتد التعاقد ايضا الى ضمان الشركة المقاولة لبيع جزء من أو كل الإنتاج من المشروع موضع التعاقد، وقد يكون هذا البيع بحد ذاته أسلوباً لسداد القيمة المالية للعقد بجوانبه المختلفة [22].

---

4. عبد السلام ابو قحف، مصدر سابق، ص26 – 27 .

5.. D.Zenoff , International Business Management, New York , 1971 – P.79

19. عوني محمد الفخري - التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسية - بيت الحكمة – الطبعة الاولى - بغداد - 2002 - ص 88.

2. محسن شفيق - نقل التكنولوجيا من الناحية القانونية - دار الكتاب الجامعي – الطبعة الاولى – القاهرة - ص8.

3. UNCTAD, World Investment Report, 1995 p 10.

4. R. Robinson , International Management, London 1967, P. 166.

5. محمد السيد سعيد - الشركات العابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية - المجلس الوطني – الكويت – 1986 - ص 202.

وفي ظل ماتم التطرق اليه في اعلاه لابد من وجود البئية المناسبة الى يتم من خلالها اسلوب التعاقد مع النوع الاول او الثاني وبما يتلائم مع السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل البلد المضيف وطبيعة الأسواق العالمية هذا من جانب البلد المضيف للاستثمار، اما الجانب الاخر المتمثل بالشركات الاجنبية المستثمرة ، فالاستثمار هو موطأ قدم تنافسي لها يمكنها من الاستمرار والتطور في مرحلة بناء المشروع والإنتاج، وفي تطوير الكفاءات الوطنية.

ثانياً: الاطار التحليلي لواقع القطاع الصناعي في العراق وبعض المؤشرات المختارة للمدة من 2003-2015

ان التعرف على واقع القطاع الصناعي في العراق بعد عام 2003 يتطلب التوسع والاستطراد ومما لايمكن ان تضمه دراسة بسيطة بسبب الظروف الصعبة التي ادت انهياره بشكل مباشر او غير مباشر وهيكلة البنى التحتية وكما حدث مع القطاعات الاقتصادية الاخرى، لذا لجأ الباحثان الى اختيار بعض المؤشرات الاقتصادية التي ترتبط بموضوع الدراسة وهي كالاتي : القيمة المضافة للقطاع الصناعي وهي نسبة من الناتج المحلي الاجمالي ويرمز لها بـ $Ind.A.V\ \%\ GDP$ ، الاستثمار الاجنبي المباشر ويرمز له $FDI\ \%\ GDP$ ، الانفاق الحكومي بالرمز $Gov.Expe\ \%\ GDP$ ، الواردات السلعية $Imp.\ \%\ GDP$ ، وقد نظمت في الجدول الاتي:

جدول (1) بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة من 2003- 2015 (GDP %)

Years	Ind.A.V	Gr	FDI	Gr	Gov. Expen.	Gr	Imp.	Gr
2003	41.13	*	*	*	99.45	*	76.84	*
2004	57.75	40.41	0.82	*	107.69	8.29	63.96	16.76-
2005	56.14	2.79-	1.03	25.94	107.05	0.60-	61.39	4.02-
2006	59.42	5.84	0.59	43.00-	87.59	18.18-	38.62	37.10-
2007	63.66	7.14	1.09	86.05	82.29	6.04-	28.19	27.00-
2008	71.51	12.33	1.41	28.90	80.40	2.30-	30.73	8.99
2009	73.56	2.87	1.43	1.52	99.89	24.24	39.29	27.86
2010	77.28	5.06	1.01	29.58-	94.66	5.23-	34.08	13.25-
2011	82.88	7.25	1.12	11.20	83.34	11.97-	27.75	18.56-
2012	95.85	15.65	1.56	39.15	84.59	1.51	29.10	4.85
2013	103.61	8.10	2.19	40.21	83.02	1.86-	20.73	28.77-
2014	106.07	2.37	2.09	4.40-	78.53	5.42-	20.92	0.91
2015	116.16	9.51	1.93	7.86-	87.33	11.21	22.13	5.77

المصدر : - البنك الدولي ، قسم الاحصاءات والبيانات عن طريق الموقع الالكتروني:-www.worldbank.org statisticaldata

- تم احتساب معدلات النمو السنوية لجميع المؤشرات من قبل الباحثان.

1. القطاع الصناعي % الناتج المحلي الاجمالي $Ind.A.V\ \%\ GDP$

يلاحظ من جدول (1) قيم القطاع الصناعي والتي هي عبارة عن نسب اسهام ضمن بنود الناتج المحلي الاجمالي العراقي ان ادنى قيمة تمثلت في عام 2003 ، ذلك العام الذي شهد تغيراً للنظام وكان الطابع العام تعطيل اغلب القطاعات الانتاجية، ولكن سرعان ما ازدادت نسب الاسهام في السنوات اللاحقة، ولايمكن ان نعزو هذه الزيادة الا لقطاع الصناعات الاستخراجية والذي يمثل القطاع الريعي الرائد في البلد الذي يمول اكثر من 95% من بنود الموازنة العامة والباقي يعود الى ايرادات ضعيفة كالضرائب والرسوم ونسب ضيلة من القطاع الزراعي، وهذا ماكدته معدلات النمو السنوية فكانت قيمها موجبة على الاغلب وان عام 2004 الذي شكل اعلى معدل نمو مقارنة بالمعدلات الاخرى وجاء بسبب ان القطاع المذكور كانت له القدرة على الانتاج ولو بشكل جزئي اي قبل

دخول الصناعات الاجنبية المنافسة التي تتميز بجودة النوعية وانخفاض التكلفة، لاسيما ان ذلك من شانه ان يتسبب في اجهاض الصناعة المحلية اي قطاع التصنيع الحقيقي، وكما موضح في الشكل الاتي:

شكل (2) منحنى معدلات النمو السنوية للقطاع الصناعي في العراق للمدة 2003-2015

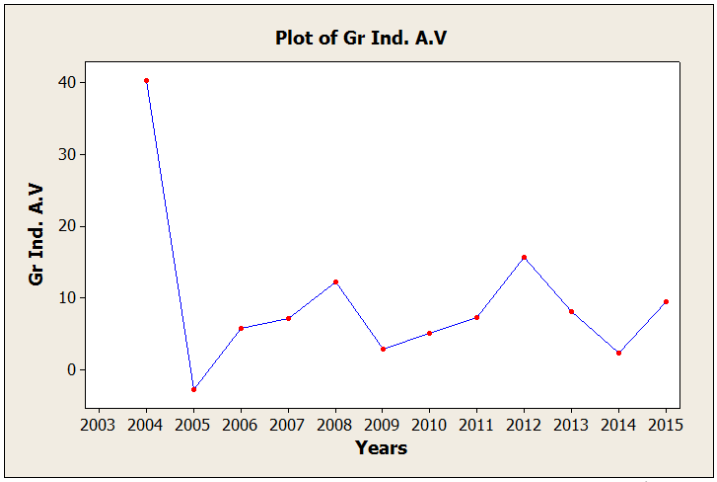

المصدر: من عمل الباحثان باعتماد بيانات جدول (1) واستخدام البرنامج الاحصائي Minitab – 16 Demo

2. الاستثمار الاجنبي المباشر% الناتج المحلي الاجمالي $FDI\%\ GDP$

وبجانب متصل بمؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر والذي هو نسبة من الناتج المحلي الاجمالي وهنا لابد من التعريج على طبيعة الاستثمار الاجنبي في العراق الذي يقتصر تقريباً على الصناعات الاستخراجية والقطاع النفطي وقد اتضح ان قيم المؤشر تزايدت بشكل تدريجي وبسيط في الغالب، وكما ان معدلات النمو تبين ذلك الا في الاعوام 2006 ، 2010 ، 2014 و 2015 اذ شهد عام 2006 انخفاض ملحوظاً فسجل معدل نمو سنوي بلغ 43.00- وهو ادنى معدل على مر المدة المدروسة وياتي ذلك بسبب تدهور الوضع الامني الذي شهدته البلاد وذلك ادى الى احجام الشركات الاستثمارية الدخول للبلد والاستثمار فية لكن نجد عام 2007 قد سجل معدل نمو بلغ 86.05% وهو اعلى معدل نمو بفعل تحسن الوضع الامني ، ام العام 2010 الذي شهد هو الاخر انخفاضاً ملحوظاً فيمكن ان نعزو ذلك الى الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي بشكل غير مباشر، وكذلك الحال في عامي 2014 و2015 الذي شهد تراجعاً في معدل النمو بفعل الحرب على الارهاب وخصوصاً ان بعض الابار الشمالية توقفت عن العمل بشكل كامل ودمار البنى التحتية الذي خلفته الحرب على الارهاب وكما في الشكل الاتي :

شكل (3) منحنى معدلات النمو السنوية للاستثمار الاجنبي المباشر في العراق المدة 2003-2015

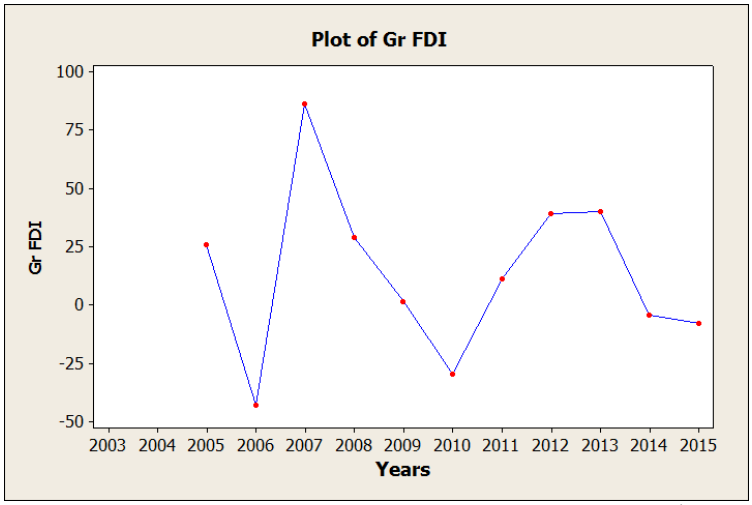

المصدر: من عمل الباحثان باعتماد بيانات جدول (1) واستخدام البرنامج الاحصائي Minitab – 16 Demo

3. الانفاق الحكومي % الناتج المحلي الاجمالي $Gov.Expe\ \%\ GDP$

يعد الانفاق الحكومي المحرك الرئيس لفعاليات الاقتصاد العراقي بفعل ضعف اداء القطاع الخاص هذا من جانب وترهل الكادر الاداري الحكومي من جانب اخر، ولذلك فان اثر الانفاق الحكومي يكون مباشر على السوق وبتماس مباشر مع حياة الافراد، ويلاحظ من قيم الجدول اعلاه ان قيم المؤشر المدروس والذي هو عبارة نسبة مئوية من GDP اخذت بالتزايد التدريجي ويمكن ان نبرر ذلك بان السنوات الاولى بعد عام 2003 اتسمت بالتخبط الاقتصادي ، لذا فلا بد من اعادة التنظيم ومن الطبيعي ان يتم ذلك من خلال زيادة الانفاق الحكومي في السنوات 2003 ، 2004 ، 2005 والتي شكلت نسباً 99.45% ، 107.69% ، 107.05% على التعاقب ، اما في السنوات 2006 ، 2007 فشهد المؤشر انخفاضاً واضحاً وذلك بسبب الظروف الصعبة التي حلت بالبلد منها موجة الارهاب التي كان وقعها كبيراً على الاقتصاد العراقي الذي اصبح شبه معطل، وتاكيداً على ذلك فقد شهدت معدلات النمو السنوية للمؤشر المذكور انخفاضاً كبيراً في عام 2006 مسجل ادنى معدل نمو على طول المدة المدروسة بلغ -18.18 %، اما عام 2009 فسجل اعلى معدل نمو سنوي بلغ 24.24 % ، على الرغم من ان العام المذكور هو عام الازمة المالية العالمية لكن الاقتصاد العراقي لم يتاثر بشكل مباشر وذلك بسبب ان الاقتصاد يعتمد على القطاع النفطي هذا من جهة، ومن جهة اخرى يعتقد الباحثان ان جزء ليس بالقليل وجه نحو واردات السلع والخدمات وهذا ما اظهرته معدلات النمو وبالتزامن في عام 2009، اما عام 2012 فشهد هو الاخر ارتفاعاً في معدل النمو السنوي ويمكن نعزوا ذلك الى فورة اسعار النفط العالمية وهذا بدورة قد شجع على زيادة الانفاق الحكومي، اما زيادة معدل النمو ايضاً في العام 2015 فذلك بسبب تزايد الانفاق العسكري والحرب على الارهاب وكما يظهر في الشكل الاتي:

شكل (4) منحنى معدلات النمو السنوية للانفاق الحكومي في العراق المدة 2003-2015

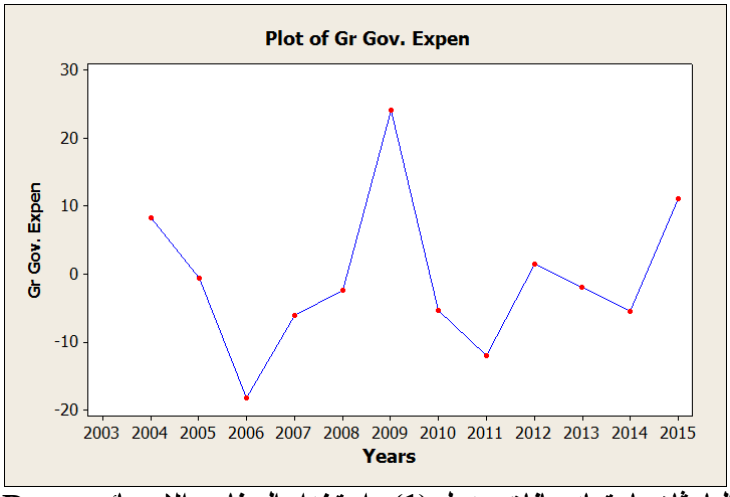

المصدر: من عمل الباحثان باعتماد بيانات جدول (1) واستخدام البرنامج الاحصائي Minitab – 16 Demo

4. واردات السلع والخدمات % الناتج المحلي الاجمالي $Imp\ \%\ GDP$

يتضح من جدول (1) ان قيم المؤشر في عام 2003 بلغت 76.84% وهي نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي، وقد بدأت بالانخفاض تدريجياً حتى وصلت في العامين 2006 و2007 الى 38.62% ، 28.19% على التعاقب، ومن ثم عاودت الارتفاع تارة اخرى، يمكن وصف القيم المدروسة في المؤشر المذكور بانها متذبذبة، وفي جانب متصل يمكن النظر الى معدلات النمو السنوية للمؤشر في الشكل (4) التي بدأت بالزيادة تدريجياً ولكن سرعان ما انخفض في عام 2006 مسجلاً معدل نمو بلغ 37.10- وقد بينا سبب ذلك في اعلاه ، اما العام 2009 فقد شكل قمة المنحنى وياتي ذلك على اثر ازدياد الانفاق الحكومي الذي ادى بشكل مباشر الى زيادة الاستيرادات من السلع والخدمات ونفس الكلام يمكن ان ينطبق على العام 2012 وفورة اسعار النفط عالمياً وتتابع السلسلة تذبذبها الى نهاية المدة المدروسة، وكما في الشكل الاتي:

شكل (5) منحنى معدلات النمو السنوية لواردات السلع والخدمات في العراق المدة 2003-2015

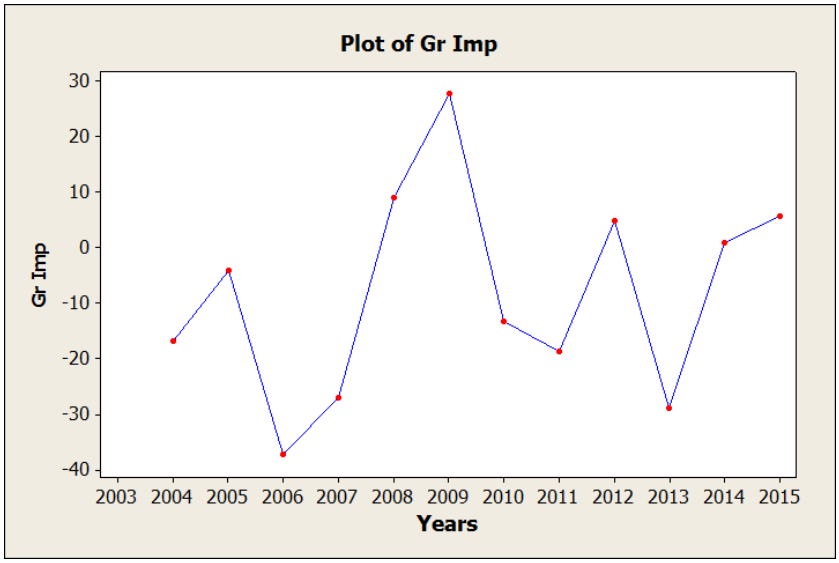

المصدر: من عمل الباحثان باعتماد بيانات جدول (1) واستخدام البرنامج الاحصائي Minitab – 16 Demo

ثالثاً: تقدير وتحليل العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية المدروسة وبين القطاع الصناعي في العراق للمدة من 2003-2015

استقت البيانات من الموقع الالكتروني للبنك الدولي، ونظراً لان جزء من بيانات الاقتصاد العراقي تعاني من شواذ فضلاً عن التقطعات في المدة المدروسة قام الباحثان بتحويل البيانات الصيغة اللوغارتيمة، وتم استخدام البرنامج الاحصائي Minitab – 16 Demo لتحليل وتقدير العلاقات بعد ان خضعت النماذج المقدرة الى الاختبارات القياسية والاحصائية ونظمت النتائج المتحققة في الجدول الاتي :

جدول (2)

تقدير العلاقة بين القيمة المضافة للقطاع الصناعي ومؤشرات مختارة في العراق للمدة من 2003-2015

The Model / The Variables & Parameters	Data Model: Ind. A.V % GDP, Log FDI, Log Gov. Expen. & Log Imp.
Constant	-175.3
(t)	$(-0.91)^{non}$
Log FDI	40.15
(t)	$(1.59)^{10\%}$
Log Gov. Expen.	234.0
(t)	$(1.78)^{10\%}$
Log Imp.	-135.60
(t)	$(-2.75)^{5\%}$
S. E	8.59522
R^2	87.4%

$\overline{R^2}$	82.6%
r	93.5%
$F_{(3,13)}$	$(18.44)^{1\%}$
$D.W$	$(1.85976)^{5\%}in$

المصدر : من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات جدول (1) والبرنامج الاحصائي Minitab 16 Demo

جدول (3)

القيم الجدولية لكل من f ، t و D.W تحت مستويات معنوية مختلفة

f-table value			t-table value			D.W- table value	
f-table $^{\%1}$	(4.64961)		*t-table* $^{\%1}$	(2.76377)		*dl*	(0.7147)
f-table $^{\%5}$	(2.88717)		*t-table* $^{\%5}$	(1.81246)		*du*	(1.8159)
f-table $^{\%10}$	(2.26871)		*t-table* $^{\%10}$	(1.37218)		*Calculated value* $^{\%5}$	(1.85976)
المصدر : من عمل الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Gretl						*4-du*	(2.1841)
						4-dl	(3.2853)

تبين من نتائج التقدير وبالاستناد الى اختبارt عدم ثبوت معنوية معامل انحدار الثابت، وثبوت معنوية معاملات انحدار كل من الاستثمار الاجنبي المباشر والانفاق الحكومي على مستوى 10%، اما معامل انحدار واردات السلع والخدمات فقد ثبت عند مستوى معنوية 5% هذا من جانب، ومن جانب تم ثبوت معنوية النموذج ككل بالاستناد الى اختبار f عند مستوى معنوية 1% مما يشير الى حسن انتخاب الباحثان لمتغيراته لتمثيل العلاقة الاقتصادية، كما وبلغت قيمة معامل التحديد R^2 التفسيرية 87.4% وهي دلالة على انها فسرت ما قدره 87.4% من التغيرات التي تحصل بالقطاع الصناعي والتي سببها المؤشرات المستقة المدروسة في النموذج المقدر، وما نسبته 12.6% يرجع الى متغيرات اخرى لم تدخل في النموذج.

واختبر الباحثان النموذ بمجموعة من الاختبارات القياسية والتي من بينها مشكلة التعدد الخطي وذلك بمقارنة قيم مصفوفة معاملات الارتباطات الجزئية مع معامل الارتباط الكلي، واتضح خلو النموذج من مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة وبالتالي عدم خرق احد فروض المتغير العشوائي $E(xixj) = 0$ ونظمت نتائج مصفوفة الارتباطات الجزئية كالاتي:

جدول (4)

مصفوفة معاملات الارتباطات الجزئية للمتغيرات المستقلة

	Log FDI	Log Gov. Expen	Log Imp
Log FDI	1		
Log Gov. Expen	-0.462	1	
Log Imp	-0.719	0.855	1

المصدر : من عمل الباحثان بالاعتماد على البرنامج الاحصائي .Minitab 16 Demo

كما واظهر اختبار D.Wالمحتسب من تقدير النموذج ان قيمته وقعت في منطقة القبول وكما موضح في المخطط الاتي :

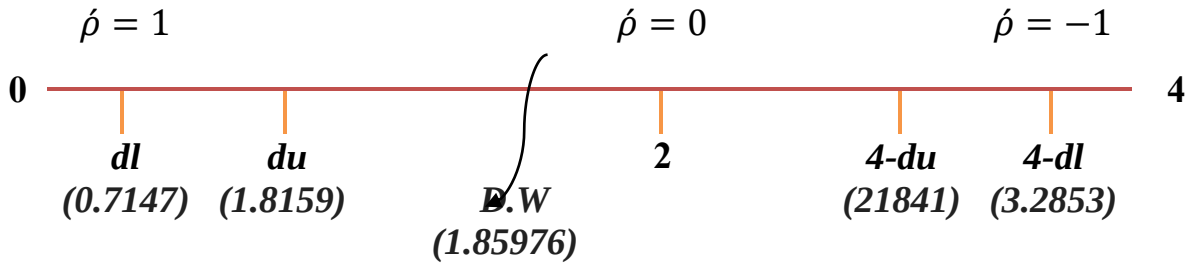

ومن المخطط اعلاه يجزم الباحثان بخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتبقيات العشوائية وقد اظهرت قيمة D.W المحتسبة وقوعها في منطقة الحسم اي منطقة عدم وجود ارتباط عند مستوى معنوية 5%.

وبجانب متصل خضع نتائج التقدير الى اختبار التباين والتباين المشترك بين المتغيرات المستقلة، ويمكن ملاحظة ان جميع التباينات المشتركة كانت قريبة من الصفر وذلك يشير الى عدم وجود المشكلة في النموذج المقدر كما في الجدول الاتي:

جدول (5)
مصفوفة التباين والتباين المشترك للمتغيرات المستقلة

	log FDI	*Log Gov. Expen.*	*Log Imp.*
log FDI	0.02918444		
Log Gov. Expen.	-0.00375826	0.00224652	
Log Imp.	0.01993384	0.00757213	0.02491946

المصدر : من عمل الباحثان بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Minitab 16 Demo

ويرى الباحثان ان التقدير كان طبيعياً ومتوافقاً مع الفروض النظرية، وبناءاً على ذلك يمكن ملاحظة الشكل (5) الذي يتضمن اربعة اشكال تمثل حقيقة الفروض النظرية للمتغير العشوائي، ويتضح من الشكل الاعلى من جهة اليمين ان انتشار البواقي ظهر بشكل جيد اما الشكل اسفل جهة اليمين فيشير الى ارتباط النقاط بنوعين من الارتباط الموجب والسالب وهي دلالة اخرى على عدم وجود ارتباط بين المتبقيات العشوائية لان كل ارتباط له شكله المميز وكالاتي:

شكل (6) سلوك البواقي ومدى تطابقها مع الفروض النظرية للمتغير العشوائي

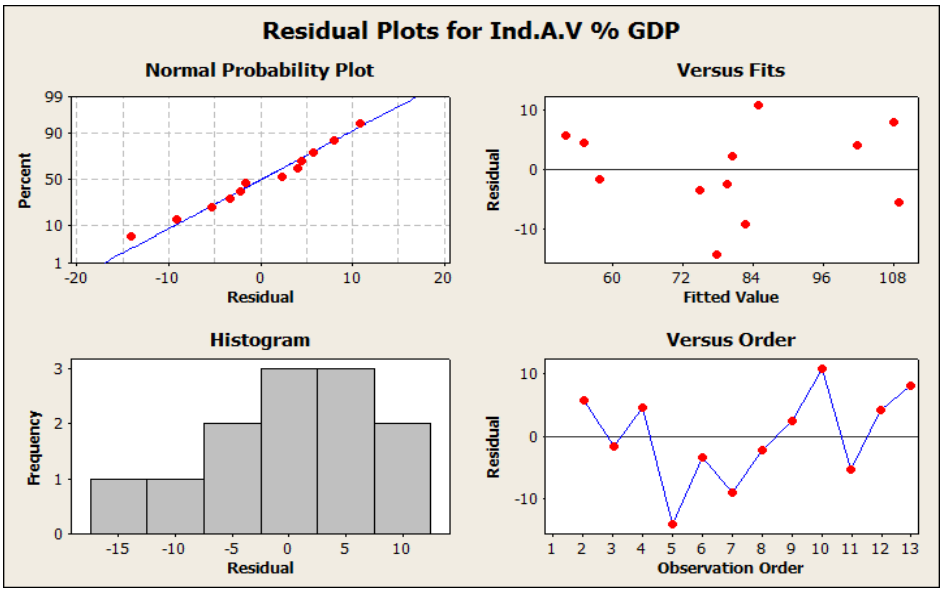

المصدر : من عمل الباحثان بالاعتماد على جدول (1) البرنامج الاحصائي Minitab 16 Demo

تفسير العلاقات الاقتصادية

اظهرت نتائج التقدير علاقات متوافقة مع المنطق الاقتصادي، اذ اظهرت معلمة الاستثمار الاجنبي المباشر ايجابيتها مع القطاع الصناعي، وان زيادة وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة قيمة القطاع الصناعي بقيمة المعلمة وهو امر واقعي بسبب ان الاستثمار الاجنبي في العراق على الاغلب هو استثمار في القطاع نفطي و الصناعة الاستخراجية وان الفضل في ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الصناعة ضمن بنود الناتج المحلي الاجمالي يعود الى الصناعة الاستخراجية ونسبة ضئيلة جداً الى القطاع الانتاجي الحقيقي، كما واظهر مؤشر الانفاق الحكومي ايجابيته مع القطاع الصناعي ايضاً، اذ لابد من انعكاس هذا الانفاق على واقع القطاع الصناعي ومن هذه الانعكاسات القروض والسلف الممنوحة الى المشاريع والنشاطات الصناعية، وخصوصاً ان اقتصاد نامي كالاقتصاد العراقي يتأثر بالانفاق الحكومي بشكل كبير كون ان دور القطاع الخاص شبه مغيب على الساحة الاقتصادية هذا من جانب، ومن الجانب الاخر ان كثير من الصناعات الحكومية وبشكل خاص تلك المرتبطة بالقطاع العام هي في الاساس وضمن العُرف المحاسبي مشاريع خاسرة لكن الانفاق الحكومي وبرامج الدعم الحكومي هي سبب بقاءها وديمومتها كما هو الحال مع شركات الصناعات النسيجية، وفي جانب اخر اظهرت معلمة واردات السلع والخدمات علاقتها العكسية مع القطاع الصناعي وهو متوافق ايضاً مع المنطق الاقتصادي اي عند ارتفاع الواردات من السلع والخدمات سيقود ذلك الى تخفيض قيمة القطاع الصناعي ويعود ذلك الى ان نشاط الاستيراد يعد استنزافاً لدورة الدخل هذا من جانب ومن جانب اخر فان السلع والخدمات المستوردة ستعمل على منافسة منتجات القطاع الصناعي مما يؤدي الى انهيار السلع والمنتجات المحلية امام نظيرتها الاجنبية بفعل الجودة والسعر وهو سبب اخر يضاف الى جملة الاسباب التي تحد من نشاط القطاع الصناعي في العراق.

الاستنتاجات

أولاً : استنتاجات الجانب الكمي

1. اظهرت نتائج التحليل العلاقة الطردية بين مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر والقطاع الصناعي، بمعنى ان زيادة قيمة الاستثمار الاجنبي بنسبة وحدة واحدة يعمل على زيادة قيمة القطاع الصناعي بقيمة المعلمة .
2. اظهرت نتائج التحليل ايجابية العلاقة بين مؤشر الانفاق الحكومي والقطاع الصناعي، ويمكن ان نعزو ذلك الى ضعف مساهمة القطاع الخاص في الفعاليات الاقتصادية هذا من جهة، ومن جهة اخرى ان الكثير من النشاطات الحكومية والشركات تعتمد على الدعم الحكومي بشكل مباشر او غير مباشر.
3. اظهرت معلمة قطاع الواردات علاقتها العكسية مع القطاع الصناعي، وياتي ذلك بسبب ان ازيادة نشاط الواردات من السلع والخدمات الاجنبية يحد من فعالية القطاع الصناعي الذي كان من الممكن ان يقوم بتصنيع جزء من هذه السلع والخدمات سواء اكانت وسيطة ام نهائية هذا من جهة، ومن جهة ثانية ان زيادة الواردات على حساب الصادرات يعمل على اضعاف الاقتصاد الوطني من العجوزات المتكررة في ميزان المدفوعات.

ثانياً : الاستنتاجات العامة

1. ان نسب ارتفاع اسهام القطاع الصناعي ضمن بنود الناتج المحلي الاجمالي تعود الى قطاع الصناعات الاستخراجية والقطاع الريعي، لكن الواقع يشير الى ان القطاع الصناعي الحقيقي يعاني من تهالك البنى التحتية للنشاطات الانتاجية، وان مهمة الاستثمار الاجنبي المباشر هي العمل في اطار القطاع النفطي على الاغلب.
2. ان النطاق المحدود للاستثمار الاجنبي المباشر ضمن الصناعات الاستخراجية فقط بسبب الارباح المضمونة في هذا القطاع وغياب عنصر المغامرة ، الامر الذي حفز الاستثمار الاجنبي على القطاع الصناعي (الصناعات الاستخراجية) دون غيره.

3. ان اثر الانفاق الحكومي واضح في التاثيرعلى الفعاليات الاقتصادية للقطاع العام الصناعي والمؤسسات المرتبطة به من جهة، والقطاع الخاص من جهة اخرى من خلال القروض والسلف الممنوحة للنشاطات الصناعية.
4. ان زيادة الاستيرادات لها وقع سلبي على الواقع الاقتصادي من حيث انها تعمل على تدمير روح المنافسة مع الصناعت المحلية بسبب تفوق المنتج الاجنبي من ناحية الجودة والسعر كما تطرقنا الى ذلك سابقاً، وقد تعمل زيادة الواردات على تخفيض الطلب الى ادنى مستوياته من السلع والخدمات بسبب توفر المنتجات البديلة، وبجانب متصل تعد الواردات تسرباً من تيار الدخل.

التوصيات

1. العمل على تحفيز وتنشيط الاستثمار الاجنبي كونه وسيلة لتعئبئة الموارد والادخارات وخلق فوائض مالية وتطوير وتدريب الكوادر الوطنية، وتوفير البيئة الملائمة للاستثمار الاجنبي المباشر لقطاعات اخرى غير الصناعة الاستخراجية والقطاع النفطي.
2. تحديد نسبة من ارباح الشركات العاملة في القطاع النفطي لتوجيهها في مجالات استثمارية اخرى لحل مشاكل عديدة اهمها مشكلة البطالة.
3. العمل على فسح المجال امام القطاع الخاص الحقيقي ودعم الصناعات المحلية وضرورة حماية المنتجات الوطنية في بادىء الامر لتمكينها من منافسة السلع الاجنبية فلا يمكن للحكومة المركزية القيام بجميع الانشطة وان كان كذلك فلابد من حصول اخفاقات في بعض القطاعات.
4. اعتماد مبدأ التسليف الموجه لتنمية الصناعات المحلية فضلاً عن تعبئة ادخاراتها، ومن ثم العمل على تشجيع الاستثمار المحلي ليكون منافساً في بعض القطاعات للاستثمار الاجنبي.
5. اعادة النظر بالانظمة واللوائح والقوانين المتعلقة بالجوانب الاستثمارية والتي باتت مستهلكة، والسعي الحثيث للقضاء على آفة الفساد الاداري والمالي.

المصادر باللغة العربية

1. أمين محمد سعيد الإدريسي،" الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق (الحقائق ، الضوابط، التسهيلات)" ، مجلة الاقتصاد السياسي ، السنة الثانية، العدد 4، إقليم كردستان – العراق، 2003، ص148.
2. انطونيوس كرم - العرب امام تحديات التكنلوجيا - المجلس الوطني للثقافة – الطبعة الاولى - الكويت 1982 - ص 135.
3. سعد محمود الشرقاوي ، "الاهمية النسبية لمحددات اسعار تحويل المنتجات للدول النامية في الشركات متعدية الجنسية" ، المجلة العربية للادارة ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، جامعة الأردن عمان ،1993 ، ص271.
4. صلاح عبد الحسن ، وهناء عبد الغفار السامرائي ، "الاستثمارات الأجنبية .المسوغات والاخطار "، منشورات بيت الحكمة ، بغداد ، 1998 ، ص8.
5. طالب حسين كطافة، "الاستثمار الأجنبي المباشرودوره في النمو الاقتصادي في العراق"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، 2007، ص10-11.
6. عبد السلام ابو قحف ، "السياسات والاشكال المختلفة للاستثمار"، مؤسسة شباب الجامعة القاهرة،1994 ، ص32 .
7. عوني محمد الفخري - التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسية - الطبعة الاولى - بيت الحكمة - بغداد 2002 - ص 88.
8. قتيبة محمد صالح ، "الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصيني"، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصريّه ، 2005 ، ص 18.
9. محسن شفيق - نقل التكنولوجيا من الناحية القانونية - الطبعة الاولى - دار الكتاب الجامعي – القاهرة - ص8.
10. محمد السيد سعيد، "الشركات العابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية"، المجلس الوطني، الكويت 1986، ص 202.

11. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، "نشرة التمويل المشترك" ، عدد 5 ، الكويت 1987 ص 8-9.
12. نيفين شفيق عزوز ، التحولات العالمية واتجاهات الاستثمار الاجنبي في اسيا ، مركز الدراسات الاسيوية ، جامعة القاهرة ، 2000 ، ص297.

المصادر باللغة الانكليزية

1. D.Zenoff, "International Business Management", New York, 1971, P.79
2. Ejkold, "International Business Enterprise", London 1986, p .26
3. ESCWA, "The Role of Foreign Direct Investment in Economic Development in Escwa Member Countries ", U. N, New York, 2000, P.14.
4. Mark cook، corri farqmhrson- "business economic ", pitman publishing – London, 1998. P508
5. OECD.Organization. "Detailed Benchmark Definition of Foreign Direct Investment Edition, Paris, 1993, P3.
6. R. Robinson; International Management, London 1967, P. 166.
7. UNCTAD; "Investment reign in the Arab world issues and polices "; U.N.، New York and Geneva، 2000، P.10
8. UN-Foreign Direct Investment and Development – MNCTAD / ITE / IIT / 10 Vol-1-New York – Geneva – 1999 p.14
9. UN- the Competitiveness Challenge TNCs & Industrial Restructuring in Developing Countries – UNCTAD- New York & Geneva – 2000- P19
10. UNCTAD: World Investment Report, 1995 p 10.
11. worldbank.org-statistical data